

كلمة المرصد المغربي للسجون
خلال الندوة الصحفية المنعقدة بمناسبة تخليد اليوم العالمي 19
مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان
الخميس 14 أكتوبر 2021

سمحوا لي في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع المنظمين لهذا اللقاء على الدعوة الكريمة لتقاسم هذه اللحظة الهامة التي تعبر ولا شك على الانخراط الفعلي والإيجابي في الدفاع عن قضايا وقيم حقوق الإنسان ببلادنا، والبحث الدؤوب والمستمر في إمكانيات تطوير القوانين والتشريع في هذا المجال وبصفة خاصة إلغاء عقوبة الإعدام والذي ظل مطلباً ملحا وعموم الحقوقيين والحقوقيات ومختلف مكونات الحركة الحقوقية ببلادنا ضمنها المرصد المغرب للسجون.

يخلد المرصد المغربي للسجون في العاشر من أكتوبر الجاري، كجزء من شبكات واسعة من الجمعيات والمنظمات المناهضة لعقوبة الإعدام الدورة التاسعة عشرة لليوم العالمي ضد عقوبة الإعدام، المخصصة هذه السنة لموضوع النساء اللواتي يواجهن خطر الإدانة بالإعدام واللواتي صدرت في حقهن أحكام بالإعدام أو اللواتي أُعدمن، وكذا النساء اللواتي استفدن من العفو أو تمت تبرئتهن.

إن الصكوك القانونية الدولية لا تعالج حالات التمييز القائم على النوع الاجتماعي التي تواجهها النساء على المستوى القانوني والاجتماعي والتي ترتبط غالبا بعناصر أخرى من عناصر الهوية مثل السن والتوجه الجنسي والعرق، هذه الأحكام المسبقة تزن بثقل كبير عند تحديد العقوبة، فبالرغم من أن عدد النساء المحكومات بالإعدام في بلادنا حاليا لا يتجاوز امرأتين من مجموع 82 أي ما يعادل نسبة 2,44% حسب المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، إلا أنه من المهم جدا أن ندق ناقوس الخطر بشأن حالات التمييز التي تقع النساء ضحايا لها وعواقبها على العقوبة التي يتم إصدارها.

لقد ظل المرصد المغربي للسجون مواكبا للنقاشات والمساهمات المرتبطة بقضية إلغاء عقوبة الإعدام، داعيا في مناسبات عديدة إلى إلغائها والبحث عن عقوبات بديلة لها.

وإذا كانت التجارب تختلف ما بين دولة وأخرى، وإذا كان العالم لا يعرف ولا يعترف بنموذج محدد أو مرجع معياري دقيق، فإنه من الطبيعي أن يطرح علينا موضوع إلغاء عقوبة الإعدام بالمغرب، مسألة قانونية ذات أهمية حقيقية وهي البحث حول كيف يتعامل مجتمعا ومشرعين وحقوقيين وقضاة ومحامين بعد إلغاء عقوبة الإعدام، وما هو الخيار الذي سيكون بديلا له والذي يحافظ في نفس الحين على الطابع الإصلاحية والإدماجية لكل

عقوبة؟ إننا في المرصد المغربي للسجون نعتبر أن تفكيك هذا السؤال والجواب عنه بموضوعية مستحضرين مجمل الاختيارات والاقتراحات الممكنة واستحضار المنطق الإصلاحي والإدماجي في كل مقاربة سيساعد على تدقيق مطلب الحركة الحقوقية ببلادنا في هذا الصدد.

لقد آن الأوان ليرفع المغرب تحفظاته حول إلغاء عقوبة الإعدام تحت مبرر أن الأدبيات الدولية لا يوجد فيها ما يُوجب إلغاء هذه العقوبة، إلا ما يخص البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وهو غير ملزم للدول، وهو البروتوكول الذي رفض المغرب التصديق عليه. ومن جانب آخر أنها قضية غير محسومة مجتمعياً وهي مبررات غير موضوعية ولا تستند إلى أسس دقيقة.

فرغم ما يروج له من أن مشروع القانون الجنائي الجديد ينص على تقليص عدد الجنايات التي تصل عقوبتها إلى الإعدام من 31 إلى 11 جريمة، فإننا نرى أنه من اللازم الإلغاء التام لهذه العقوبة والبحث عن بدائل ممكنة للجنايات التي عقوبتها الإعدام، انسجام مع دستور 2011 الذي جعل الحق في الحياة أسمى حق لكل إنسان ومختلف المعايير والمواثيق الدولية في هذا الباب.

إننا في المرصد المغربي للسجون نؤكد لعموم الجمعيات والهيئات المناهضة لتطبيق عقوق الإعدام انخراطنا الدائم والمستمر في عموم المبادرات الداعمة لإلغاء العقوبة الإعدام، معتبرين أن النقاشات الدائرة حول القضية سياسياً واجتماعياً تحتم إيجاد توازن بين حماية الحق في الحياة والحفاظ على النظام العام، ومن تم البحث عن حلول لضمان الحق في الحياة وبدائل لهذه العقوبة.

وفي الختام نتمنى لندوتكم هذه كامل النجاح والتوفيق لتخرج بتوصيات وبرنامج عمل للمرحلة المقبلة تنخرط فيه جميع الفعاليات المدنية والجمعية والسياسية يتوج بالإلغاء التام لعقوبة الإعدام وهو المطلب الذي ظلت الحركة الحقوقية تطالب به وتناضل من أجله بكل وعي ومسؤولية.

عن المكتب التنفيذي

الرئيس

د.عبد اللطيف رفوع